



جامعة الجميع الذكية
EVERYONE'S SMART UNIVERSITY

Everyone's Smart University

Assignment 1 (Spring 2021)

Student Name: rawdah uthman.....روضة عثمان.....اسم الطالب

Students I.D2021203618.....الرقم الجامعي

Section

Bachelor

Date

18 / 02 / 2021

Course Code

MGM112

Introduction to economics

Instructions:

تحدث عن اهم الأزمات الاقتصادية التي هزت العالم من حيث الأسباب التي أدت إلى حدوثها، ونتائجها.
*بما لا يزيد عن صفحة من خلال فهمك لأحداثها.

*يرفع الاختبار ب صيغة pdf

مع تحيات محبكم إبراهيم رائد عبد الكريم

Ibraheem@esu.edu.sa

للاستفسار من خلال البريد الإلكتروني

Instructor's Name: Dr. Ibrahim read

الكساد الكبير ١٩٢٩-١٩٣٩

تعتبر هذه الأزمة هي الأسوأ خلال القرن العشرين و يعتقد البعض ان الأزمة بدأت عندما انهارت سوق الاسهم الامريكية و يقال ايضا ان البنوك الامريكية هي سببا في اندلاع أزمة الرهن العقاري التي اشتعلت نيران أزمة مالية على نطاق اكبر وجد سبيلها الى باقي انحاء العالم ،كان الاحتياط الفيدرالي سببا في وقوع اكبر كارثة اقتصادية والتي استمر الكساد عشرة سنوات تقريبا ، كان تأثير الأزمة مدمرا على الكثير من الدول الغنية والفقيرة ، تسببت الأزمة بانخفاض التجارة العالمية و انخفاض متوسط الدخل الفردي وعائدات الضرائب والاسعار والارباح وكان اكثر المتأثرين بالأزمة هي المدن المعتمدة على الصناعات الثقيلة و توقفت اعمال البناء تقريبا في معظم الدول ،كما تأثر المزارعون بهبوط أسعار المحاصيل وقد ادى هذا عدم وجود فرص عمل بديلة و تشردت عائلات. بدأت الأزمة في الزوال في كل الدول في أوقات مختلفة وقد أعدت الدول برامج مختلفة للنهوض من الأزمة.

الأزمة الآسيوية- ١٩٩٧

والتي تعرف بالعدوى الآسيوية كانت سلسلة من عمليات تخفيض قيمة العملة . بدأت الأزمة في تايلاند عام ١٩٩٧ ، وسرعان ما انتشرت إلى باقي دول شرق آسيا وشركائها التجاريين ، اضطرت الحكومة التايلاندية إلى التخلي عن سعر صرف عملتها الثابت مقابل الدولار الأميركي الذي حافظت عليه لفترة طويلة، بسبب قلة مصادر العملات الأجنبية ،كانت تايلند تتحمل في ذلك الحين عبء ديون خارجية، ممّا قاد الدولة إلى حالة من الإفلاس، ليتبع ذلك انهيار عملتها، وبدأت عملات كامل جنوب شرق آسيا وكوريا الجنوبية واليابان بالسقوط أدت الأزمة المالية لدول جنوب شرق آسيا إلى إلحاق العديد من الأضرار على إقتصادياتها وعلى مناخها السياسي والاجتماع، تضاعف الثقة بالأنظمة الاقتصادية خاصة المالية منها- والسياسية القائمة.

الانسحاب المفاجئ لرؤوس الأموال الأجنبية في الوقت الذي ساهمت هذه الأموال في رفع معدلات النمو لهذه الدول خلال السنوات الأخيرة وخاصة في القطاعات الموجهة للتصدير.

ثم إن هذه التحويلات الرأسمالية للخارج ستسحب إلى خفض في الإنفاق العام والخاص وزيادة عجز الحساب وتفاقم في المديونية للخارج. أدت الأزمة إلى تدهور في مؤشرات البورصات الأوروبية، طوت الدول الآسيوية أزماتها، وما زال أداؤها الاقتصادي جيدا، حتى في ظل الأزمة الحالية.

أزمة أسعار النفط ١٩٧٣_

المتحدة وحلفاءها، ما أدى إلى أزمة اقتصادية في عدد من الدول المتقدمة أطلق مصطلح “الركود التضخمي” على هذه قررت الدول .الفترة، بسبب التضخم الحاد الذي أحدثته ارتفاع أسعار الطاقة، إضافة إلى الركود الذي أحدثته الأزمة الاقتصادية العربية في منظمة “أوبك” إيقاف تصدير النفط إلى الدول الداعمة لإسرائيل، وشملت بشكل أساسي الولايات

اتفق أعضاء أوبك على استخدام نفوذهم على آلية ضبط أسعار النفط في أنحاء العالم من أجل رفع أسعار النفط. أدى ذلك إلى سلسلة طويلة من الركود وارتفاع معدلات التضخم التي استمرت قائمة حتى أوائل الثمانينيات، وارتفاع أسعار النفط استمر حتى ١٩٨٦. أثر الحظر بشكل فوري على مدفوعات الشركات في أوبك، وتضاعفت أسعار النفط أربع مرات بحلول عام ١٩٧٤ إلى نحو ١٢ دولارا للبرميل الواحد (٧٥ دولار أمريكي / متر مكعب). بعد بضعة أشهر تراجعت حدة الأزمة، ورفع الحظر في مارس ١٩٧٤ بعد مفاوضات في مؤتمر قمة النفط بواشنطن.

أزمة كورونا (بعض القطاعات) ٢٠٢٠

أدى انتشار كورونا إلى العديد من المشاكل الاقتصادية، فقد أدت هذه الأزمة إلى الزيادة نسبة البطالة في العديد من القطاعات. كان قطاع السياحة والسفر الأكثر تضررا بين القطاعات الاقتصادية، بسبب إلغاء الرحلات الجوية وإغلاق العديد من البلدان لحدودها، خاصة في آسيا وأوروبا والولايات المتحدة. وأيضا في قطاع التجارة والمالية والطاقة، ونتيجة لأوامر الإغلاق وإقفال الحدود، تأثرت القوى العاملة بشكل كبير بسبب نقص أوقات العمل وعانى معظم العمال من تغييرات جذرية في أساليب عملهم. فقد أثرت الجائحة بشدة على عديد من أنشطة قطاع الخدمات (الإقامة والخدمات الغذائية، وتجارة التجزئة، وما إلى ذلك)، وبعيدا عن التراجع الحاصل في العديد من القطاعات، سجلت المتاجر، وخدمات التوصيل عبر الإنترنت نموا كبيرا في الطلب، مع اتجاه المستهلكين إلى تخزين السلع، وخصوصاً ورق التواليت والأرز وعصير البرتقال مع استمرار التحذير من امتداد مدة العزل المنزلي وتنامي انتشار الوباء. يُشير التحليل إلى أن الأفراد الأكثر عرضة للخطر هم أولئك الذين لا يزالون يعملون، وخاصة في قطاع الصحة، فهم يحاربون الفيروس، ويحرصون على تلبية احتياجات الناس الأساسية. على الصعيد العالمي، هناك ١٣٦ مليون عامل في أنشطة الصحة والعمل الاجتماعي، بما في ذلك الممرضات والأطباء وغيرهم من العاملين في قطاع الصحة وفي مرافق الرعاية السكنية والأخصائيين الاجتماعيين، يشير التحليل إلى أن تلك التوقعات غير مؤكدة للغاية. فهذه التطورات السريعة وواسعة النطاق تقود إلى منطقة مجهولة من حيث تقييم سوق العمل والآثار الاقتصادية، التنبؤ بطول الصدمة وشدتها. وتتميز التوقعات الحالية بارتفاع شديد في عدم اليقين فيما يتعلق بكل من حجم الصدمة الحالية للاقتصادات ومدة الصدمة والتأثيرات طويلة الأجل على الشركات وآفاق سوق العمل.